التضخم يهبط إلى الحيز السالب

أدت الأزمة العالمية إلى هبوط معدلات التضخم في جميع أنحاء العالم تقريبا

طفقت معدلات التضخم تنخفض في الوقت الذي يتم فيه ضخ مبالغ كبيرة من الدفعات التنشيطية في الاقتصاد العالمي للتغلب على الأزمة المالية العالمية. ففي مجموعة العشرين التي تضم الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة – التي تسهم بنحو ٨٠٪ من الناتج والتجارة العالميين – انخفضت معدلات التضخم بصورة هائلة، حتى سجلت معدلات سالبة في الاقتصادات المتقدمة. ولكن في العقد الحالي ظل الاتجاه العام للتضخم متذبذبا بين الصعود والهبوط. ومنذ عام ٢٠٠٢ كانت هناك أربع فترات متميزة.

خلال العقد الحالي، يمكن تقسيم التغيرات في أسعار المستهلكين إلى أربع فترات متمايزة.

(مؤشر أسعار المستهلكين الشهري، التغير السنوي٪)

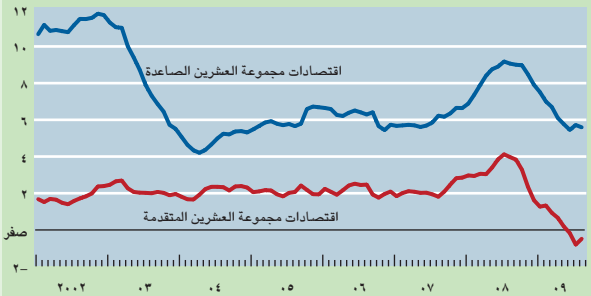

تباينت معدلات التضخم بدرجة واسعة في مختلف بلدان مجموعة العشرين منذ عام ٢٠٠٨.

(مؤشر أسعار المستهلكين ٢٠٠٨: ش١ – ٢٠٠٩: ش٩. التغير السنوي٪)

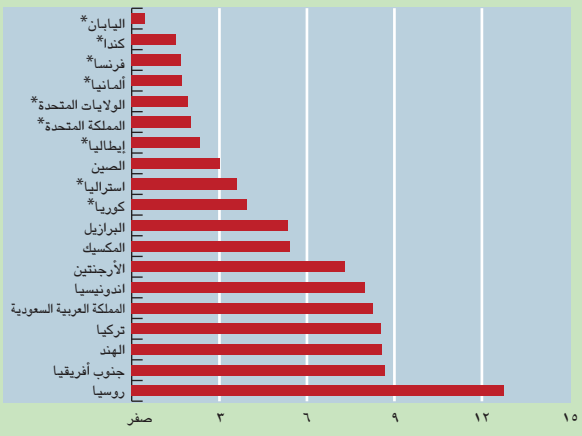

* تشير إلى اقتصادات مجموعة العشرين المتقدمة

حتى خلال الجزء الأول من العقد – ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ – كان هناك انخفاض بالغ في التضخم في اقتصادات مجموعة العشرين الصاعدة. وكانت العوامل الرئيسية وراء هذا الانخفاض هي تحسن الأداء المالي، وضغوط تخفيض الأسعار جراء تزايد المنافسة العالمية، وتحسن أطر السياسة النقدية، واستقلال البنوك المركزية في كثير من البلدان. وفي الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، كانت معدلات التضخم في اقتصادات مجموعة العشرين المتقدمة والصاعدة، مستقرة نسبيا، على الرغم من أن أسعار المستهلكين كانت قد بدأت في الصعود في الأسواق الصاعدة. وفي اقتصادات مجموعة العشرين المتقدمة، تراوحت معدلات التضخم حول ٢٪ خلال تلك الفترة، بينما زادت المعدلات في اقتصادات مجموعة العشرين الصاعدة بمقدار الضعف أو ثلاثة أمثال.

وفى الفترة التي تلت ذلك، وصل التضخم في اقتصادات مجموعة العشرين المتقدمة والصاعدة – مدفوعا بالتزايد المستمر في أسعار السلع الذي بدأ في عام ٢٠٠٢ والطفرة في أسعار الطاقة في عام ٢٠٠٨ – إلى ذروة قدرها ٤,١٪ و٩,٢٪ على التوالي في يوليو عام ٢٠٠٨.

ولكن أسعار السلع انهارت في منتصف عام ٢٠٠٨ ووجهت الأزمة المالية العالمية ضربتها في سبتمبر عام ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك انخفض التضخم، في اقتصادات مجموعة العشرين المتقدمة إلى ما دون صفر إلى – ٠,٣٪ في سبتمبر من عام ٢٠٠٩، بينما بلغ التضخم في اقتصادات مجموعة العشرين الصاعدة ٥,٤٪ .

وفى نطاق بلدان مجموعة العشرين، تباينت معدلات التضخم بدرجة كبيرة خلال العام ونصف العام المنقضيين. وتقف اليابان عند الحد الأدنى، بمعدل تضخم سنوي قدره ٠,٣٪، بينما يبلغ أعلى معدل للتضخم في روسيا ١٢,٦٪. وتتجمع اقتصادات مجموعة العشرين المتقدمة عند الحد الأدنى من هذا النطاق. وطبقا لآخر عدد من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن صندوق النقد الدولي، فمن المقدر مستقبليا أن يقترب التضخم في الاقتصادات المتقدمة من الصفر في عام ٢٠٠٩، وأن يصل إلى نحو ١٪ في عام ٢٠١٠. ويتوقع أن يكون التضخم في الاقتصادات الصاعدة في حدود ٥٪ في عام ٢٠٠٩ – ٢٠١٠.

عن قاعدة البيانات

يمكن الحصول على سلسلة مؤشرات أسعار المستهلكين لمجموعة العشرين على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت:
http://financialdatalink.sharepointsite.net/default.aspx,
وهو الموقع الخاص لمجموعة الوكالات المشتركة للإحصاءات المالية والاقتصادية الذي يستضيفه صندوق النقد الدولي. وتشمل قاعدة البيانات معلومات عن القطاعات المالية والخارجية والعينية ومؤشرات السوق. وقد استبعدت مؤشرات أسعار المستهلكين لمنطقة اليورو من تحليل مجموعة العشرين لتجنب التكرار. وبالنسبة للأرجنتين، تشمل قاعدة البيانات التقارير الرسمية للتضخم. ويقدر المحللون المستقلون أن تضخم مؤشر أسعار المستهلكين كان أعلى بدرجة ملحوظة. وقد شكلت السلطات في الأرجنتين مجلسا من المستشارين الأكاديميين لتقييم مؤشرات أسعار المستهلكين في الأرجنتين.

إعداد ميك سيلفر وكيمبرلي زيتشانغ من إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي.